كلمة ونص

نبيل الملاح

دعماً لحسن سير العدالة

سبق أن كتبت عدة مقالات عن القضاء سعياً لتقديم الرؤى والأفكار التي تساعد في حسن سير العدالة؛ فالقضاء هو الطريق إلى تحقيق العدل والإنصاف ومنع الظلم والاستغلال.

من المعلوم أن القضاة والمحامين هم جناحا العدالة، وأعتقد أن الخبراء الذين تستعين بهم المحاكم هم أيضاً جناح مهم في ميزان العدالة كما هم المحامون، ورغم أن القضاة هم الجناح الأهم في ميزان العدالة إلا أن أي خلل في عمل المحامين والخبراء يؤدي حتماً إلى الإخلال بميزان العدالة وحسن سيرها.

ومن المعلوم أيضاً أن القضاة والمحامين لهم حصانة تحميهم من الأذى ورفع دعاوى كيدية بحقهم من أحد أطراف الدعوى، وللأسف فإن الخبراء لا يتمتعون بأي حصانة تحميهم من الأذى لمجرد أن الخبير قدم خبرته بما لا يرضي أحد أطراف الدعوى، وهذا أمر لابد أن يحصل لكون الدعوى تقام بين صاحب حق مدعٍ ومغتصب حق مدعى عليه أو العكس.

ولوحظ في السنوات الماضية ازدياد الدعاوى الجزائية المرفوعة على بعض الخبراء وفقاً للمادة ٤٠٢ من قانون العقوبات التي تتعلق بالتقرير الكاذب، ورغم أن نص هذه المادة واضح لا لبس فيه بأنه يطبق على التقرير الكاذب في حال الجزم بأنه مناف للحقيقة فإن التطبيق القضائي لهذه المادة يدل دلالة أكيدة على أن الخبير ليس له أي حصانة رغم كونه جزءاً من الجسم القضائي عند قيامه بتنفيذ مهمة الخبرة؛ حيث تقوم النيابة العامة بطلب تحريك الدعوى بناء على طلب أحد أطراف الدعوى من دون تقديم أدلة واضحة ومقنعة يتوجب على النيابة العامة تحريها حفاظاً على سمعة وكرامة الخبير وحرصاً على وقت المحاكم.

إن وجود نقص أو عيب في تقرير الخبرة لا يعطي الحق لأحد أطراف الدعوى باتهام الخبير بالتزوير والتلاعب والغش، حيث حدد القانون الإجراءات المناسبة لاستدراك ذلك؛ فالدعوى التي تفصل بناء على تقرير الخبرة تبقى خاضعة للاستئناف والطعن والمخاصمة وإعادة الخبرة أو هدرها وفقاً لما تراه المحكمة المختصة، كما أن قانون الخبراء أخضع الخبراء للمساءلة المسلكية عن طريق إدارة التفتيش القضائي تصل إلى شطب الخبير نهائياً من جدول الخبراء، وأخضعهم إلى المساءلة مدنياً وفقاً لما نصت عليه المادة ١٥٧ من قانون البينات.

إن الخبرة هي في الأساس تحقيق فني خاضع للاستيضاح من أطراف الدعوى، وهي غير ملزمة للمحكمة، والقرار النهائي في اعتماد الخبرة أو إعادتها يبقى للمحكمة التي تنظر في القضية.

لذلك يجب وضع الضوابط اللازمة لتطبيق المادة ٤٠٢ من قانون العقوبات تطبيقاً سليماً يتوافق مع غاية المشرع ويحقق الحصانة المطلوبة لعمل الخبراء، ومنع إعاقة سير الدعاوي وعلى الأخص التجارية التي تبقى المحكمة التي تنظر بها هي الأقدر على تحديد إذا ما كان التقرير كاذباً أم لا.

ودعماً لحسن سير العدالة، فمن الضروري العمل على وضع «مدونة» مشتركة يتم إعدادها من مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين تتضمن المبادئ والمعايير التي يجب على القاضي والمحامي الالتزام بها، وعدم استغلال بعض النصوص القانونية للمماطلة والمراوغة في الدعاوى انطلاقاً من أن حق المحامي بالدفاع عن أصحاب الحقوق وليس الدفاع عن الذين يغتصبون حقوق الآخرين.

كتاب من وزير المالية لـ«العدل» لرفع أسعار الوكالات

نقيب المحامين لـ«الوطن»: لن نرفع أسعار الوكالات إلا بناء على قرار المؤتمر العام ولا نتبع لأي وزارة

محمد منار حميجو

أكد نقيب المحامين الفراس فارس أن أسعار الوكالات حتى الآن كما هي لم تتغير، وأن النقابة لن ترفع أسعار الوكالات القضائية التي تصدر من النقابة إلا بناء على قرار المؤتمر العام وليس بناء على أي كتاب سواء من وزارة المالية أم العدل، لافتاً إلى أنه اطلع على كتاب بشكل شخصي موجه من وزارة المالية إلى العدل يتضمن رفع أسعار الوكالات القضائية إلا أنه لم يرد أي كتاب بشكل رسمي إلى النقابة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين فارس أنه يتم حالياً دراسة تكاليف الوكالة من أوراق وطباعة وغيرها من هذه التكاليف لعرضها على المؤتمر العام وبانتظار أن يرد كتاب رسمي من وزارة المالية يوضح أسباب طلب الوزارة رفع الوكالة القضائية، مؤكداً أن النقابة لا تتبع إلى وزارة وقراراتها يتم اتخاذها بناء على المؤتمر العام الذي يعقد سنوياً.

وفي ما يتعلق بالتعميم الخاص بتصريح المحامي عن سني المغادرة كشف فارس عن وجود دراسة لتمديد المهلة التي تنتهي في الأول من الشهر القادم، مشيراً إلى أنه في حال انتهاء المدة ولم يصرح المحامي عن سنوات مغادرته فإن النقابة سوف تطبق القانون في هذا المجال.

ولفت فارس إلى أن المحامي الذي يريد السفر خارج القطر إما أن يرفق قيده لدى سجلات الفرع الذي يتبع له ويسافر من دون أي مشكلة ومن دون دفع أي مبلغ، أو أن يرغب في التصريح عن سفره وفق التعميم الصادر عن المؤتمر العام، حتى يبقى اسمه مستمراً ضمن سجلات النقابة ويستطيع بذلك الاستفادة من ميزات ذلك، لافتاً إلى أن المحامي مخير في ذلك وليس مجبراً على أي منهما.

وحول المؤتمر العام للنقابة أكد فارس أن المؤتمر سوف ينعقد في الشهر القادم من دون أن يحدد يوم انعقاده، واعداً أنه سوف يصدر عنه قرارات هامة تخص مهنة المحاماة وتحسين وضع المحامين، مشيراً إلى أنه يتم حالياً دراسة كل المواضيع التي سوف يتم عرضها على المؤتمر العام.

وفي موضوع آخر كشف فارس أن النقابة سوف تساهم بنحو ٣٠٠ مليون ليرة سيتم توجيهها لإعادة الإعمار، موضحاً أن هذا المبلغ تم تخصيصه من فائض صندوق النقابة والتبرعات التي وردت إلى النقابة بسبب كارثة الزلزال، لافتاً إلى أن النقابة مستمرة في تقديم المساعدة للمتضررين من الزلزال.

وفيما يتعلق بموضوع التأمين الصحي بين نقيب المحامين أن عقد التأمين مع المؤسسة السورية للتأمين يسير بشكل جيد ولا يوجد أي مشاكل في العقد الحالي، وهو أفضل من العقد السابق، معرباً عن أمله بأن يتم تجديد العقد بذات الشروط والموصفات الحالية.

شعبة الحدائق لم تكلف نفسها عناء تنظيفها من الأعشاب

مخاوف من «موسم حرائق» في محافظة حلب مع تأخر حملات التعشيب

حلب- خالد زنكلو

تراجعت وتيرة أعمال التعشيب للمساحات الواجب إزالة أعشابها اليابسة، بتراجع همة القائمين على الحملات التي تطلقها المديريات الخدمية المعنية في مدينة حلب، ما أثار قلق وخوف السكان من «موسم حرائق» قريب مع بدء ارتفاع درجات الحرارة.

وعادة ما يطلق مجلس مدينة حلب «حملة تعشيب» مطلع أيار من كل عام وتستمر حتى نهاية حزيران، ويعطي الأولوية للمساحات العشبية اليابسة التي تحمي سكان المناطق المأهولة، إلا أن تأخره في إطلاق الحملة أو إطلاق حملة خجولة، زاد خشية الأهالي من استعار الحرائق في أي وقت مع يباس الأعشاب المؤهبة لها قبلاً.

ولعل انخفاض درجات الحرارة وتقلبات الطقس بين الغائم والغائم جزئياً ومطل زخات من المطر في الآونة الأخيرة، على غير حال طقس السنوات الماضية، منع الحرائق من أن تجد طريقها نحو المساحات المنتخبة لاشتعالها، وهو أحد الأسباب المهمة الذي دفع المعنيين بحملات التعشيب إلى عدم التوجيه بتوسيع رقعة انتشار الحملات.

وأبدى العديد من سكان أحياء مدينة حلب لـ«الوطن» مخاوف جدية من اشتعال حرائق الأعشاب اليابسة في الحدائق المجاورة والمتاخمة لأبنيتهم السكنية، وفي المساحات المسطحة غير المشغولة بالبناء، والتي تعد في مقدمة المخاطر المهددة لهم.

وبيّن أحد القاطنين في حي حلب الجديدة شمالي أن شعبة الحدائق في المديرية الخدمية التي يتبع لها الحي مع أحياء أخرى مجاورة في الشطر الغربي للمدينة «لم تكلف نفسها بعناء تنظيف وتعشيب الحدائق الواقعة في الحي، ومنها الحديقة الصغيرة التي تضم مقر مختار الحي قرب السوق المحلي، بالإضافة إلى حديقة زين العابدين في الطرف الغربي من الحي، والتي تنتشر الأعشاب اليابسة فيها بشكل يثير قلق الزوار وسكان الأبنية المجاورة».

واشتكى أهالي حي الفرقان، شأنه شأن معظم أحياء مدينة حلب، من وجود العديد من المساحات الخالية من البناء بين الأبنية السكنية «والتي تعود ملكيتها للقطاع الخاص لكنها غدت مؤلاً لاشتعال الحرائق في كل عام مع يباس أعشابها من دون قيام أي جهة بتعشيبها قبل بدء موسم الحرائق».

ويتحمل فوج إطفاء حلب مهمة التصدي للحرائق في كل موسم، ويتحمل تبعات تقصير الوحدات الإدارية والمديريات الخدمية العشر في المدينة، والواجب عليها مع مطلع كل صيف القيام بحملات تنظيف وتعشيب للمنصفات والجزر الوسطية والحدائق والمستديرات وأطراف الطرق والمقابر والبساتين والأحراش، عبر قص الأعشاب وإزالة بقايا التعشيب أو التعزيق والغابات بأي طريقة حديثة مناسبة.

وجرى العرف أن يصدر محافظ حلب، ومنذ منتصف الشهر الماضي، تعميماً إلى مجلس مدينة حلب ومجالس المدن والبلدات والبلديات في ريف المحافظة يطالبهم فيه بتنفيذ حملة تنظيف وتعشيب تفاديا لاندلاع حرائق قبل يباس الأعشاب والحصاد، وحفاظا على المرافق العامة وجمالية الوحدات الإدارية، استباقا لموسم حرائق شهري أيار وحزيران.

الحسكة تستعد لاستلام القمح

محافظ الحسكة لـ«الوطن»: تسويق الحبوب قضية أمن وطني

الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح خلال اجتماعه بمديري الدوائر الرسمية والمؤسسات الحكومية بالمحافظة، أن كل مدير ورئيس دائرة في المحافظة مسؤول مسؤولية مباشرة ومعني بالعمل الحكومي من منطلق المصلحة العامة، ولا مكان للتأي بالنفس عن أي موضوع عام يهم الوطن والمواطن في هذا الجانب أو باللامبالاة أو التهرب من المسؤولية التي هي غير مقبولة إطلاقاً في هذا السياق ولا يمكن أن يكون لها وجود في العمل.

وبيّن المحافظ في تصريح لـ«الوطن» أن موسم تسويق الحبوب أصبح على الأبواب وجميع مؤسسات الدولة معنية بتسويق الحبوب، لأن القضية، هي قضية أمن وطني قبل أن تكون قضية أمن اقتصادي، مشيراً إلى ضرورة تفعيل الدور الاجتماعي، فمن الضروري أن يكون له تأثير بتحفيز الفلاحين والمزارعين على تسويق محاصيلهم إلى مراكز الشراء المعتمدة لدى الدولة، لأن القضية هنا هي قضية انتماء تكاملي، والجميع معني بها، وموسم الحبوب هو لمحافظة الحسكة ولأبناء سورية جميعهم، داعياً الجهات المعنية ذات الصلة باستنفار كامل طواقمها الإدارية والفنية وما هو متوافر من معداتها، ولاسيما آليات الإطفاء والجرارات والآليات الهندسية، تحسباً للطوارئ وللحرائق لوضعها في خدمة مواقع الإنتاج خلال فترة الحصاد، موضحاً أن الدولة معنية بشراء كامل محصولي القمح والشعير على حد سواء، وأن تسويقهما سيكون بإشراف وبمتابعة مباشرة من ضباط وعناصر قيادة الشرطة بالمحافظة، وهم من يتولى عمليات تنظيم الدور والمساءلة والمحاسبة والإحالة إلى القضاء المختص بحق المخالفين بمسألة شراء وتسويق الحبوب.

وشدد صيّوح على المديرين بضرورة التعاطي بهدوء ومرونة مع المواطنين الذين هم على تماس مباشر مع دوائرهم ومؤسساتهم، مؤكداً لحظ استجرار مادة الوقود من محطات المحروقات المعتمدة من المحافظة، وليس باستجرارها من محطات وقود أخرى، لما هو مخالف للتعليمات الإدارية الصادرة عن المحافظة بهذا الجانب، تجنباً للأعطال المتكررة التي قد تلحق بالآليات لزوم الخدمة والنقل في تلك الدوائر والمؤسسات الحكومية، ومولدات الكهرباء فيها، مثلما حصل في بعض الدوائر والمؤسسات مؤخراً.

بدوره أوضح مدير فرع السورية للحبوب عبد الله العبد الله، أنه تم تجهيز مراكز «الطواريج والثروة الحيوانية وجرمز» بريف القامشلي بشكل كامل لاستقبال محاصيل الفلاحين لهذا الموسم، مع دخول صومعة الطواريج في الخدمة التي تصل سعتها إلى ١٢ ألف طن «دوكما»، وبذلك تكون قد أنجزنا جميع التحضيرات اللازمة لاستقبال كامل الموسم على مستوى المحافظة، مشيراً إلى أن مستودعات المؤسسة تحتوي على الكميات الكافية من أكياس الخيش الجديدة لزوم التسويق للفلاحين، والتي بدورها ستعود قيمتها مع أجور النقل للفلاحين حيث تعتبر عاملاً مساعداً وتشجيعياً للمسوقين لمحاصيلهم إلى مراكز المؤسسة.

من جانبه أكد مدير زراعة الحسكة علي خلوف الجاسم، أن المديرية شكلت أكثر من ١٦ لجنة فرعية أي بمعدل لجنة في كل دائرة على مستوى المحافظة، لتسهيل عملية تسويق المزارعين والفلاحين لإنتاجهم من محصولي القمح والشعير والمنتجات الأخرى، لافتاً إلى أن هناك في كل منطقة من مناطق المحافظة مدير دائرة يُمثل مديرية الزراعة في منطقته وله جميع الصلاحيات فيما يخص قطع شهادات المنشأ والحصول على أكياس الخيش وحل جميع المعوقات والإشكالات إن وجدت، إضافة إلى تقديم المشورة الفنية في كل ما يحتاجه المزارع والفلاح لإنجاز عملية التسويق بالشكل الأمثل.

ولفت رئيس اتحاد فلاحي المحافظة عبد الحميد الكركي، إلى أن المنظمة الفلاحية عبر مكتبها التنفيذي ومناطقها وجمعياتها لن تدّخر أي جهد أو إمكانية لإيصال إنتاج الفلاحين من الحبوب إلى مراكز الدولة الرسمية، في ظل وجود المعوّقات والعراقيل المتعلقة بوجود طرف آخر منافس على الأرض يعمل على عدم السماح للفلاح بإيصال إنتاجه من القمح إلى مراكز الدولة السورية.

وأكد رئيس الاتحاد أن الجمعيات الفلاحية ستعمل كل ما بوسعها لتذليل كل الصعوبات أمام الفلاحين من أجل إيصال القمح إلى عهدة الدولة والذي يرتبط به رغيف الخبز، وإن كان بقاء السعر المحدد حكومياً على هذا الشكل قد خلق غصة لدى الفلاحين، ولم يؤد الغرض وخلق الحافز التشجيعي والمجزي لديهم ولم يتناسب وما قدمه الفلاح من أجور ونفقات صرفها على المحصول!!